

سنة ١٢٧٢
١٧٦٠٢

مجموعه رسائل
الشيخ العلامة
سيد محمد
قاسم حسيني



DIN A3

8 1/2 x 11 in

DIN A4

لما قدمناه لانه لا شك ان جهالة وصف الثمن جهالة قدر
مفضية للمنازعة المانعة من التسليم والتسليم ان جهالة
جنس المبيع الذي لم يشر اليه فأنفة فقد افادت البديع
اشتراط معرفة الثمن وصف الثمن وقدره وافادة معرفة جنس
المبيع اذا لم يشر اليه فاذ عاينها الوصف غير مسلم وكانت مفيدة
لما يفيد عبارة الكثرة وعثره من ان معرفة قدر المبيع الذي
لم يشر اليه ليست شرطا لصحة البيع لان ثبوت خيار الروية
مانع من المنازعة المفيدة بخلاف الثمن الذي لم يشر اليه
ويبيع ثمنه على شجر استثنى منها ارطال صحيح على روية الكثر
لان الباقي جهالة غير مبطله فهو يفيد صحة البيع مع الظاهر به
وجهالة قدره لان الاشارة هنا ليست للمبيع مبنية داخل
يستغنى بها عن ذكر قدره لو شرط عليه ولهذا يقرب في الهداية
مفهوم كلامه المتقدم بقوله والاشارة المطلقة اي عن قيد
الاشارة لا يصح حتى تكون معلومة القدر كحصة والصفة
عشر دراهم بخارية او سرفنديه وكذا حنطة بحرية او صنف
وهذا لانها اذا كانت الصفة مجهولة تحقق المنازعة في
وصفها فالمشتري يريد دفع الادون والبائع يطلب الارتفاع فلا
يحصل مقصود شرعية القدر وهو دفع الحاجة بلا منازعة وقد
بين الشارح ان الحنطة وغيرها من موصوف لا يبيع يدي اذا
دخل عليها الباء ثم مثل اذا باع عبدا بثوب موصوف في الزمة
الي اهل جاز ويكون بيعا في حق القيد حتى لا يشرط فيه
في المجلس وهكذا عبارة القدر وكذا رخص الله **فصل**
بما ذكرناه ان جهالة قدر المبيع الذي سمي جنسه وجهالة
وصفه لا تمنع سوا كان المبيع متارا اليه او غير متارا اليه
لان المشار اليه علم بالاشارة والفايد ثبت فيه خيار
الروية فانتفت جهالة المانعة من الصحة فلم يحتاج الى بيان
قدره ولا بيان وصفه لصحة بيعه **هذا** ما ليسر يتطهر
وتحرر بفضل الله سبحانه وتعالى كما جرت به تقديره بتاربع
واسط جادى الثاني سنة ثمان
وخمس والف ختمت
بجهر والمجد لله
العالمين

بما

كشف

٨٢
١٨
كشف المفضل في من
عُضِل للشيخ حسن
الشرنبلاني
رضي الله
عنه
الم

بسم الله الرحمن الرحيم وفيه تفتي
الحمد لله المتع بفضل ولا راد له ميسر المراد لمن التمس
الحجابه وفرض الامر له الهادي بتوقيفه العزيز الى التوفيق
بين ما تعارض من نقلها بما يعرف كالامر بترؤس الصلاة والسلام على
علي من اوتي جوامع الكلام وعلى اله واصحابه مصايح الظلام
رَبِّهِ فيقول القدير الى كلف مولاه الطاهر والحفي ابو
الاخلاق حسن الوفاي الشرنبلاني الحفوا انه قد ورد سؤال
في قضية هو ما يقول السادة الحنفية فيما اى عضل الاب الصغير
هل يزوجها خدوها او عمتها او القاضى ولو نأيا **فاجبت**
بان القاضى او نأيه هو الذي يزوجها دون من يراه لكنه ينبغي
لذا ان يامر الاب قبله بزوجها بغيره فان فعل والا تاب منأية
فيه كما يامر العتق وهو لذو القربى المفضل من الحر الميتم وحيث ما
فيه الكفاية من النقل لمن فضل **وسميته** كشف المفضل
في من عضل وهذه النقول قال ابن وهبان في منظومته
ولوز روح القاضي ابنه الموقلة يجوز لفضل بغيره ليس يذكر
وقال في شرحها لابن الشحنة عن القاضي عن روضة الناطقي
ان كان للصغيرة اب امتنع من تزويجها لا تنقل الولاية الى الجد
انتهى ونقله ايضا ابن الشحنة عن ابيهم الوسايل عن المشتقي
ونعه اذا كان للصغيرة اب امتنع من تزويجها لا تنقل الولاية
الى الجد بل يزوجها القاضي انتهى وقال في البحر اذا خطبها كافر

ففضلها الولي تثبت الولاية للقاضي نيابة عن العاضل انتهى
وكذا قال العلامة نور الدين علي المندس في شرحه بقوله من الغاية
للسروحي انه ثبت للقاضي نيابة عن العاضل فله التزوج وان لم
يكن في منشور انتهى وكذا نقل في التبر من المحيط انما تستقل الى
الحاكم انتهى وقال في القبض للمهرها ذلك في رحمه الله لو كان للصغيرة
اب **المتنع** من تزوجها لا تستقل الولاية للمعدل بزوجه القاضي انتهى
وقال الشارح الامام الزيلعي رحمه الله عند قول صاحب الدرر
وللا بعد التزوج بقية الاقرب مسافة القصر وقال الشافعي رحمه
الله بل بزوجه الحاكم اعتبار بفضلها انتهى ما قاله الزيلعي وهو
يقيد الاتفاق عندنا على ان الحاكم تزوج من عضله وليها الاقرب
اتفاقا لكونه من رد المختلف للمنطق عليه بالاصالة ولا تكون
الولاية لقبر القاضي من دونه من الاولاد كونه في مقام الاستشهاد
به انتهى وقال في البداهة فيما لو كان الاقرب غائبا فلا بعد ان تزوج
في قول اصحابنا **الولاية** وعند زفر الولاية لا بعد مع قيام
الاقرب بحال وقال الشافعي رحمه الله بزوجه السلطان ثم قال
والشافعي يقول ان ولاية الاقرب باقية كما قال زفر الا ان المتنع
رفع حاجتها من قبل الاقرب مع قيام ولايته عليها بسبب القية
فثبت الولاية للسلطان كما اذا خطبها لغوا ومنع الولي بين
تزوجها منه للقاضي ان يزوجهما والجامع بينهما دفع الضرر
عن الصغيرة ثم قال في بيان تفريق دليلنا وبه تبين ان نقل الولاية
الى السلطان اي حال غيبة الاقرب باطل لان السلطان ولي من
لاولي له وهما لها وليا وليان فلا تثبت الولاية للسلطان
الا عند العزل من الولي ولم يوجد انتهى وقال في التسهيل شرح
لطائفة الاشارات للعلامة محمد بن قاضي سبابة رحمه الله
ان الشافعي رحمه الله يقول تفريق الوصول الى جفها اي الصغيرة
من جهة الاقرب اي يثبت مع بقا ولايته بزوجه السلطان
دفع الضرر كما لو عطلها الاقرب لانه نصب لدفع الضرر
ولما ان الولاية نظرية وقدم الاقرب لان نظرها كالدعوة بالحضور
فاذا تفرد الاستغناء به صار كالمقدم وليس هذا كالمفضل قائم
بعدم صار ظاهرا لا امتناع من ايقاعه مستحق عليه فقام
السلطان مقامه في رفع العلم والاقرب غير ظالم في سفره مخصص

اذا سافر

كراس
٩

اذا سافر للمح انتهى واليه يشير ما قاله في شرح المجمع
لاين الملك وقال الشافعي رحمه الله القاضي يقدم على الولي
الا بعد اي بقية الاقرب لان ولاية الاقرب في النكاح لم
تبتل بغيثته كما لم تبطل ولايته في ماله لكن بقية صا كان
منع حق الصغيرة في تزويجها المكفر بتقديم القاضي مقامه
دفع الظلم ثم قال **قلت** في جواب الامام الشافعي رحمه الله
ونى القاضي كيف تحقق ولم يوجد من الاقرب ظلم انتهى
فهذا ايضا يفتد الاتفاق عندنا على ثبوت الولاية للقاضي
بعزل الاقرب ولا يكون لقبر معه ولاية التزوج انتهى ولو عطل
الولي من تزويج الصغيرة وخطبها كغوا فمتنع الولي بزوجه القاضي
فان زوجت نفسها من كغوا بمهر المثل امره القاضي بالاجازة
فان ابا حقه بعزلها واخرجه من الولاية واجاز النكاح ولا
يستأنفه انتهى **فان قلت** بما لفت ما صرح به في الخلاصة
والترازية من انهم اجمعوا ان الولي الاقرب اذا عطل تستقل
الولاية الا بعد التبر **قلت** لا يخالفه في ما تقدم
لان الا بعد في كلام الخلاصة والترازية هو القاضي لانه اخر
الاوليا فافعل التفضل على باية فانفق به ثبوت الولاية
لمن قبيله والانا قضيه ما قدمناه من كلام الزيلعي وغيره
المفيد ولاية القاضي بالاجماع عندنا لمن قبله وكذا المنصوص
على انها للحاكم لا للمعد وكذا قال في القبض بعد ما قدمناه
لو عطل الولي الاقرب الصغيرة والصغيرة لكن تزويجها
بزوجهما القاضي لكن تزوجهها نيابة عن العاضل باذن
الشرع لا بغيره لانه العاضل ظالم بالمتنع والقاضي كف يد
الظلمة وفي الخلاصة واهموا ان الولي الاقرب اذا عطل تستقل
الولاية اليه لا بعد فلما قلنا انه ثابت باذن الشرع انتهى
كلام القيس فهو نص في ان المراد بالبعد القاضي لا نيابة
به في مقام الاستشهاد ولا ثبات الولاية له كالحاكم للقاضي
ولتدليله له بقوله قلنا اي فليثبت الولاية له قلنا انه اعني
تزوجها ثابت باذن الشرع نيابة **فان قلت** نقل في شرح
المختصر عن المنتقى ان لها الخيار ولو لا انه ثبت للقاضي
يعطى من الولاية لما كان لها الخيار بالبلوغ واذا ثبت هذا كان

القاضى من غير ان الحد فلا يزوج بعض الابد قلت مختار
 الرواية الثانية التي نقلها ابن وهبان عن الجراحان نزوح القاضى
 الصغير عند الفضل بنى ثبوتها اختيارها انتهى وليس الا بيا على
 نزوحه بطريق النسيان من العاقل باذن الشرع **قانه قلت** فبا
 وجه اولوية المشي على هذه الرواية دون الاخرى قلت لدفع
 التناقض لما قد مضى لانه لو كان فعلة بطريق الولاية لكانت كلامهم
 لانه ابعد كما اشار اليه في انعم الوكيل **فان قلت** قد يستحسن
 هذا في شرح النظرية حيث قال اذ احسنه على ما قلنا اي من
 كونه يزوج بطريق النسيان لا يفرقنا فضر وهو كلامه حسن
 في نفسه لكنه قد استدل من ابن التلمذة بقوله لكن يزول به
 التناقض بان المراد بالاقرب والابعد اوليا النسب لا غيرهم كما
 لا يخفى **قلت** اذ احل على اوليا النسب بقا التناقض فثبت
 بينه وبين ما قد مضى من النص على انه لا يزوج الحد فلا يخالف
 من التناقض الا بما قد مضى فالحد والمنتهى **فان قلت** قال
 صاحب الجرح والجموح اي بما في الخلاصة اندفع ما ذكر السروجي من
 انه قيل ثبت للقاضي **قلت** لو نظر صاحب الجرح الى ما
 قد مضى من كلام الزيلعي وغيره لما رعبه ان يقول فعلم ايل
 انه صار كالنسيان لانه قال بعد ما تقدم يتجسس على النوا
 واذا احظها كفور وعملها الواسع ثبت الولاية للقاضي بما
 عن العاقل فله التزويج وان لم يكن في منتهى انتهى فثبت
 رجوعه الى ما لا يخالف له على التحقيق عندنا كما قد مضى فالحد
 والمنتهى سواء قيدت الجراح بكونه عندنا وان كان هذا المنقول
 عن ائمتنا مفيدا من ائمة الامام الشافعي لانه قد افاد على
 الشافعية ان ما نقله الائمة الحنفية عن الامام الشافعي رحمه
 الله غير ما هو المصطور من مذهبه في الكتب المعتبرة المتداولة
 بايد يتم فليقل النقل عنه قول قديم انتهى **ثم** اني رايت بعد
 انبائه لما تقدم موافقة في الحكم يغتفر من شيخ منكم
 اسناد في هو المرحوم العلامة شهاب الدين احمد بن يوسف
 الشافعي قما جمع من فتواه ونصه سرال فيما اذا عضل الولي الاقر
 في تزويج الصغير هل تنقل الولاية الى الولي الا بعد او القاضى
 جوا به لا ينقل الا بعد بل يزوجه القاضى والله اعلم **تتميم**

ضي

للفائدة لبيان الفصل لغة وبيان من خوطب بالتمني عنه
 في الآية الشريفة وبيان متى يكون الولي عاقلًا وبيان المدة
 التي تدفع الصيرة فيها للزواج وبيان ثبوت طاقتهما وصلا
 للرجال عند الاختلاف فيه وبيان استرجاعها اذا استلمت
 ولم ينطق وبيان وقت المطالبة بمداقها **اما** بيان الفصل
 لغة فهو الحبر والتطيق ومنه عطلت الرجلجة اذا نشئت
 ببصتها ولم يخرج **واما** التي عنه في الآية الشريفة فالخطاب
 فيه اما الاوليا واما اللاز واج واما للناس كافة فان اسناد
 ما نقل واحد الى الجرح شايع مستفيض وفيه نظر بل المراد
 الفضل وعذير منه وايدان بان وقوع ذلك بين ظهرانيهم وهم
 ساكنون عنه بمنزلة صدور من الكل في استتباع الائمة كما
 ذكر العلامة ابو السمر الدمشقي في تفسيره رحمه الله **واما**
 بيان عضل الولي فالمراد به شرعا امتناعه من تزويجها مطلقا
 او من كفوطه لزوجها غير الظاهر الاول كذا افاده
 العلامة المقدسي رحمه الله وشراده بالظاهر من حيث البحث
 لا النقل المذهبي واصل هذا صاحب الجرح وقد قاله بحثا
 وقال لم اره صريحا **واما** بيان المدة التي تدفع فيها الصغيرة للزواج
 فقيل لا يدخلها ما لم يبلغ وقيل اذا اتم لها تسع سنين واكثر
 المشايخ على انه لا عبرة بالسنة في هذا الباب وانما القيد
 لخطا ان كانت ضمنية سميعة تطيق الرجال ولا يخاف عليها
 المرض من ذلك كان للزواج ان يدخل بها وهو الصحيح الا ترى انها
 لو كانت بالغة لا تحتل الرض لا يومرند فعمها الى الزوج كما في
 الترخانية **واما** بيان ثبوت طاقتهما عند الاختلاف وقد دفع المهر
 وقال الزوج نطق وخالفه الابد فان كانت ممن يخرج احضرها
 القاضى ونظر الرضا فان سلمت للرجال امر بد وقول للزوج والا
 فلا وان كانت ممن لا يخرج امر من يثق منهن من النساء ان
 ينظر اليها فانه قلن انها تطيق الرجال وتحتل الجماع امر
 بتسليمها للزوج والا فلا كما في الترخانية **واما** بيان استرجاعها
 فقيل النسبية سهل عن صبيبة بنت سبع سنين تزوجت من
 رجل كبير قاسق يحاق عليها ان يعرضها وهو يدخر عليها
 هل لامها ان تصفها الى نفسها وترميها الى ان تصير محتملة

حرفا

للوطي ثم تسلم اليه فقال نعم كذا في الترخاينة قلت
 وكونته فاستقام ليس شرطاً لاسترجاعها بل حقوق افضائها
 وضربها عرضها كما تقدم **واما** بياناً أعطالته الاب يصداقها
 فتقناوي النقال قبل ليس للاب مطالبة الزوج يظهر
 الصغرة الى ان تصير بحال تنفع بها كذا في الترخاينة
 وقال في البعرا اذا سلمها قبل قبض الصديق له استرجعها
 بخلاف تسليمه مال الصغرة قبل قبض يمنه **وهذا**
 ما تنسرحه للعاجز المقترب بناية مولاه القوي
 القدير ونسأل الله تعالى الفناء والهاوية
 في الدنيا والاخرة لنا ولوالدينا
 وصلى الله على ائمتنا اجمعين
 وعلموا له وصية
 وسلم

وقت

٢٢
٢٢
٢٢

احسن

احسن الاقوال للتخلص عن
 محظورات الفعال كتاب
 الايمان بالتمام
 والكمال

٢٢٢
٢٢
٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاعانة
الحمد لله الذي شرع الدين حنيفاً وازال به اصرار الجور
 لمن عمل به ثواباً واجراً وجعل التخلص من موجب حلف لا
 يرتبه بغير قول دون فعل وعناء كما جعل مع النفس سيرا
 والصلاة والسلام على صفوته من خيار خلقه المحافظين على
 سراجهما وعلى اله واصحابه الذين امدهم بالهداية واولاهم
 عز وفضل **ويقول** احسن الشرائع افاض الله
 عليه انعامه على التواني وترقى في الاخرة المحرق بزي المعالي
هذا تحفة لكل الرجال **سميتها** احسن الاقوال
 للتخلص عن محظورات الفعال جواباً لما دثرت امرني به مولانا زلي
 الامر وسطرته لافها من احكام الشريعة بهذا القصيدة
وهذه صورة السؤال الذي ملخصه انه حلف عسكر
 بعصر على جماعة منهم اخبروهم من مصر انهم لا يرجعون فيمكنهم
 من الدخول لمصر ثم ورد امر بدخولهم لمصر من مولانا السلطان
 فهدى السلطان ابراهيم نصره الله وادام عزه وحفظه
 دولته وبلغه ايماله واوجد ريت له دوام نصرة الدين وقوة
 عز اهل الشريعة المطهرة عن الضلال وطريقه الكمال الفين الى
 يوم الدين يوم يقوم الناس لرب العالمين **فهذه** من محظورات
 وما الحكم في هذه الحادثة افوتنا ما جاوزنا فلجيت
 نصه الحمد لله ما نفع الصواب يكون من الحالفين حاصله بنفوسهم

